

Distr.: General
23 January 2019
Arabic
Original: English

اللجنة القانونية والتقنية



الدورة الخامسة والعشرون

دورة اللجنة القانونية والتقنية، الجزء الأول

كنغستون، ٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل أخرى

استعراض تقييمات الأثر البيئي لاختبارات عناصر أجهزة جمع العقيدات في منطقة الاستكشاف

مذكرة من الأمانة العامة

١ - في شباط/فبراير ٢٠١٨، أبلغ المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (المعهد) ومجموعة الشركات Global Sea Mineral Resources (مجموعة GSR) الأمانة العامة بأنهما يعترضان بشكل مشترك، اختبار عناصر جهاز جمع العقيدات وإجراء ما يتصل بذلك من رصد بيئي في المنطقتين المشمولتين بالعقود المبرمة مع كل منهما، وذلك اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٩. ومن المتوقع إجراء الرصد البيئي والاختبارات خلال المرحلة الثانية من المشروع المعني بأثر التعدين التابع لمبادرة البرمجة المشتركة "بحار ومحيطات سليمة ومنتجة" (مبادرة البرمجة المشتركة المعنية بالمحيطات).

٢ - وأبلغت اللجنة بالاختبارات المقترحة خلال الجزء الأول من دورتها الرابعة والعشرين، في آذار/مارس ٢٠١٨، وبالفُرصة التي أن تتاح لها لكي تستعرض، خلال الجزء الثاني من تلك الدورة، في تموز/يوليه ٢٠١٨، تقييمي الأثر البيئي اللذين سيقدمهما المتعاقدان، علاوة على خطتي الرصد المتصلتين بالتقييمين. ووجه انتباه اللجنة إلى الفقرة ١٩ من التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8)، التي جاء فيها أن أنشطة اختبار نظم ومعدات جمع العينات يحتاج إلى تقييم مسبق لتأثيرها على البيئة وإلى تنفيذ برنامج للرصد البيئي خلال القيام بالنشاط المحدد وبعده، وكذلك إلى الفقرة ٥١ من المرفق الأول للتوصيات، التي تنص على أن الدراسات البيئية التي سيتم إجراؤها أثناء مرحلة الاستكشاف، بما فيها رصد البارامترات البيئية،



ستستند إلى خطة يقترحها المتعاقد وتراجعها اللجنة القانونية والتقنية للتثبت من اكتمالها ودقتها وموثوقية بياناتها الإحصائية.

٣ - وفي ٢٨ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، على التوالي، استلم الأمين العام تقرير تقييم اللذين أعدهما المعهد ومجموعة GSR بخصوص التأثيرات البيئية المتعلقة بالاختبارات المقترحة لعناصر جهاز جمع العقيدات في المنطقتين المشمولتين بالعقود المبرمة مع كل منهما. ووفقا لما ورد في تقرير تقييم الأثر البيئي، كان من المقرر أن يُجرى، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، اختبار تقني في الموقع لنموذج أولي من مركبة جمع العقيدات قيد التطوير من قبل مجموعة GSR، وذلك في المنطقتين المشمولتين بالعقود المبرمة مع كل من المعهد ومجموعة GSR في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون. والتقريان معا جاءا مستوفيين للشرط الوارد في الفقرة ٢٠ من التوصيات، المتمثل في وجوب أن يقدم المتعاقد للأمين العام التقييم المسبق للأثر البيئي قبل عام على الأقل من بدء النشاط المقترح، وقبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل الدورة السنوية للسلطة. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أقر الأمين العام باستلام النسختين الإلكترونيتين والنسختين المطبوعتين من كلا تقرير تقييم الأثر البيئي وأبلغ المعهد ومجموعة GSR بالإجراءات المتعلقة بمراجعة التقريرين، بما في ذلك إتاحتها لأعضاء اللجنة على موقعها الإلكتروني الآمن، ونشرهما على الموقع الإلكتروني العام الخاص بالسلطة لكي يطلع عليهما عموم الناس في وقت لاحق، وإدراجهما في جدول أعمال اللجنة لكي تنظر فيهما، وإبلاغ المتعاقدين بتعليقات اللجنة عليهما في أقرب فرصة ممكنة. وبناء على ذلك، أُدرجت المسألة في جدول أعمال اللجنة لاجتماعها المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٤ - وبغية مساعدة اللجنة في نظرها في تقرير تقييم الأثر البيئي، أجرت الأمانة العامة مراجعة تقنية أولية لكلا التقريرين للتثبت من اكتمالهما ودقتها وموثوقية بياناتهما الإحصائية. وفي غياب نموذج للتقييم موافق عليه من قبل اللجنة لاختبار عناصر أجهزة جمع العقيدات خلال عملية الاستكشاف، استندت الأمانة العامة في ما أجرته من مراجعة إلى الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٥٢ من التوصيات، التي تحدد المكونات الرئيسية لخطة لاختبار نظم جمع العقيدات، وإلى المرفق الخامس لمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة بالشكل الذي كان قد عُمم به في عام ٢٠١٧ (ISBA/23/LTC/CRP.3*)، وهو المرفق الذي يتضمن نمودجا لبيان الأثر البيئي والذي اعتُبر نقطة مرجعية مفيدة لهذا الغرض. ونتيجة لتلك المراجعة، تبين للأمانة العامة أن هناك حاجة إلى وثائق إضافية تتعلق ببرنامج الرصد البيئي المقترح. وقد طُلبت تلك الوثائق من كل واحد من المتعاقدين في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، ووردت المعلومات المطلوبة من مجموعة GSR ومن المعهد في ١ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، على التوالي.

٥ - وواصلت الأمانة العامة بعد ذلك مراجعتها في شكل استعراض الأقران لتقرير تقييم الأثر البيئي، أجراه خبيران خارجيان معترف بهما دوليا. وقد أتيحت للجنة، خلال اجتماعها المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨، تقارير المراجعة المفصلة التي أجرتها الخبراء التقنيون التابعون للأمانة العامة والخبيران الخارجيان. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أرسلت تقارير المراجعة أيضا إلى المعهد وإلى مجموعة GSR لتقدم تعليقاتهما بشأنها. وورد ردا المعهد ومجموعة GSR في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، على التوالي، وعمما على اللجنة. وعلاوة على ذلك، نُشر في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تقريرا تقييم الأثر البيئي المقدمان من المعهد ومن مجموعة GSR على الموقع الإلكتروني للسلطة وأتيحا لعموم الناس للاطلاع عليهما.

٦ - ونظرت اللجنة، في اجتماعها المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨، في كلا تقرير تقييم الأثر البيئي وخطتي الرصد المتصلتين بهما، على نحو ما قدمه المعهد ومجموعة GSR، علاوة على الوثائق الإضافية التي

قدمتها الأمانة العامة. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن المتعاقدين قد اتبعا ما جاء في التوصيات. وقررت اللجنة إنشاء فريق عامل غير رسمي لموصلة عملية المراجعة فيما بين الدورات ابتغاء الثبوت من اكتمال كلا التقريرين ودقتهما وموثوقية بيانتهما الإحصائية، واتفقت على إبلاغ الأمين العام بتعليقاتها عليهما في أقرب وقت ممكن.

٧ - وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، في أثناء انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمجلس، أعلن وفد بلجيكا أن حكومة بلده، بوصفها الدولة المزكية لمجموعة GSR، ستنظم مشاوراة عامة في بلجيكا في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، ودعت أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المشاركة في هذه العملية. وعُقد اجتماع تشاوري بشأن التعديين في قاع البحار في بروكسل في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لمناقشة التعليقات التي وردت أثناء المشاورة العامة. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ المعهد الأمانة العامة بأن حكومة ألمانيا، بصفتها الدولة المزكية للمعهد، ستنظم مشاوراة عامة لمدة ثلاثة أسابيع في ذلك البلد تتعلق بتقرير تقييم الأثر البيئي المقدم من المعهد بشأن اختبار نموذج أولي من مركبة لجمع العقيدات في المنطقة المشمولة بالعقود المبرمة مع المعهد. ووُصفت المشاورة بأنها مبادرة وطنية دُعي في إطارها أصحاب المصلحة المهتمون إلى تقديم تعليقات وتوصيات خطية إلى الحكومة لكي توصل النظر فيها. ونُظمت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ تظاهرة إعلامية لأصحاب المصلحة في هانوفر، بألمانيا، بهدف معالجة بعض المسائل التي أثارها أصحاب المصلحة في تعليقاتهم.

٨ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تلقى الأمين العام رسالة موجهة من البعثة الدائمة لبلجيكا لدى السلطة بشأن الرد الرسمي لحكومة بلجيكا على التعليقات التي وردت خلال المشاورة العامة بشأن تقرير تقييم الأثر البيئي المقدم من مجموعة GSR. وورد ما مجموعه سبعة تعليقات، وبعد دراستها بشكل متأن، طلبت الحكومة إلى مجموعة GSR تقديم موجز تنفيذي منقح لتقرير التقييم، علاوة على وثيقة منفصلة تتضمن أجوبة على الأسئلة والملاحظات المتعلقة بمضمون التقييم، وتولت الحكومة الرد على ما وُجه إليها من أسئلة وتقديم توصيات لمجموعة GSR، حسب الاقتضاء. وأبلغ الأمين العام أيضا بأن مجموعة GSR قامت بالفعل بتنقيح الموجز التنفيذي وقدمت جداول تتضمن ردودا على التعليقات الواردة.

٩ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أبلغ المعهد الأمين العام خطيا بأن حكومة ألمانيا قد أعطت موافقتها على اختبار نموذج أولي من مركبة لجمع العقيدات في المنطقة المشمولة بالعقود المبرمة مع المعهد في نيسان/أبريل ٢٠١٩ دون فرض المزيد من الالتزامات. ومع ذلك، فقد أُدرجت في خطاب الموافقة ملاحظة تتعلق بأهمية الرصد طويل الأجل، حيث نوشد المعهد أن يبذل كل ما في وسعه لكي يدمج برامج الرصد المقبلة المتعلقة بمنطقة الاختبار في الرحلات الاستكشافية التي تُجرى في المستقبل، وعند الاقتضاء، في رحلات البحث الممولة من طرف ثالث. وأبلغ المعهد الأمين العام بأن المعهد قد أحاط علما على النحو الواجب بهذا الطلب.

التوصية

١٠ - إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وبالمواد المقدمة من قبل المتعاقدين والدولتين المزكيتين لهما منذ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي ضوء الفقرة ٦ الواردة أعلاه، فاللجنة مدعوة أيضا إلى أن تلاحظ أنه، ما لم تكن لديها تعليقات واقتراحات إضافية تقدّم إلى المتعاقدين وتخص اختبار نموذج أولي من مركبة لجمع العقيدات، فإن هذا يجتتم عملية المراجعة المطلوبة بموجب التوصيات.